

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 680 لسنة 1987 بلائحة تنظيم
خدمات الطاقة الكهربائية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 8

السنة السادسة والعشرون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (٦٨٠) لسنة ١٩٨٧ م
بلائحة تنظيم خدمات الطاقة
الكهربائية

اللجنة الشعبية العامة ،،،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية خلال دور انعقادها العادى الثالث لعام ١٣٩٦ و٠٠ الموافق ١٩٨٦م التى صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (مؤتمر الشعب العام) فى دور انعقاده العادى الحادى عشر فى الفترة من ١٥ الى ٢١ جمادى الاخرة ١٣٩٥ و٠٠ الموافق ٢٥ فبراير الى ٣ مارس ١٩٨٦ م ،

وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤ م بانشاء الشركة العامة للكهرباء ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٦م بانشاء مؤسسة عامة للكهرباء .

« ق ر ر ت »

مادة (١)

فى تطبيق احكام هذه اللائحة تعنى المصطلحات التالية المعانى الموضحة قرين كل منها :

- أ) الشركة/الشركة العامة للكهرباء المنشأة بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤ م .
- ب) القانون واللوائح/قانون ولوائح الشركة العامة للكهرباء .
- ج) المستهلك / الشخص أو المنشأة أو المؤسسة أو الشركة أو الهيئة أو أى جهة اخرى أو من يمثلها الذى يطلب الانتفاع أو ينتفع بالطاقة الكهربائية التى تزوده بها الشركة فى المحل بموجب عقد تزويد صحيح .
- د) الشروط العامة/هى الشروط والتوضيحات والالتزامات والحقوق المبينة بالقانون واللوائح وبالعهود أو الاتفاقيات المبرمة مع الشركة .
- هـ) المحل/المبنى أو أى جزء منه أو المعمل أو الاراضى الفضلاء أو الزراعية او المصنع موضوع التزويد بالطاقة الكهربائية .

- (و) الاستعمال المنزلي/ الانارة وقوة الطاقة بالمنزل .
 (ز) الطاقة الكهربائية التي تزود بها الشركة المستهلك .

مادة (٢)

يقدم طلب التزويد بالطاقة الكهربائية الى الشركة على النموذج المعد لذلك موضحا فيه موقع المحل وغرض استخدام الطاقة واقصى حمولة للقدرة المطلوبة واجهزة الانتفاع .

وتبرم الشركة مع المستهلك في حالة قبول طلبه عقدا على النموذج المعد لذلك . ولا تعد الاجراءات التي يقوم بها موظفو الشركة اثر تقديم الطلب وقبل توقيع العقد التزاما بتزويد الطالب بالطاقة .

مادة (٣)

لا يجوز للمستهلك الاستفادة ولو مؤقتا من الطاقة خلافا لما هو مبين بالعقد كما لا يجوز له ان يسحب قدرة اعلى من المسموح بها ، ولا ان يمنح او يبيع الطاقة للغير لاي استعمال .

مادة (٤)

يجب على المستهلك في حالة شغل غيره للمحل لاي سبب كان ان يخطر الشركة على النموذج المعد لهذا ، الغرض ، واذا لم يقم بذلك يكون ملزما بالوفاء بجميع الالتزامات التي تترتب على المحل الى حين انتهاء العقد مع التعويض عن اى ضرر قد يلحقه الغير الذي حل محله بالعدادات أو الاجهزة أو الاختتام أو اسلاك الارتباط بالشبكة وملحقاتها .

مادة (٥)

على كل شخص يقوم مقام المستهلك في استعمال المحل ان يبلغ الشركة خلال خمسة عشر يوما بواقعة استعماله للمحل ، وفي حالة عدم قيامه بذلك يحق للشركة ان تسحب العدادات فوراً وان تلزمه بقيمة الاستهلاك من تاريخ استعماله للمحل مع مطالبته بالتعويض ان كان له مقتضى .

مادة (٦)

اذا تبين بعد سحب العداد ان مديونية المستهلك تزيد على قيمة الضمان

المدفوع يكون للشركة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاتنا وفقا للقواعد المقررة قانونا .

مادة (٧)

يكون للشركة بمجرد توقيع العقد مع المستهلك الحق في اقامة الاعمدة اللازمة من اجل ربط الاسلاك والكابلات الكهربائية على المحل وبدون تعويض عن ذلك .

مادة (٨)

اذا استلزمت اعمال التزويد انشاء محطة توزيع فرعية يتعين على اصحاب المصلحة توفير بناية خاصة على نفقتهم صالحة لهذا الغرض وفقا للمواصفات الفنية المعمول بها .
ويكون للشركة في كل وقت حق استعمال مبنى المحطة الفرعية دون مقابل أو تعويض لصاحب المبنى او الغير .

مادة (٩)

تقوم الشركة بتحويل أو نقل أو ازالة مسارات الخطوط والكابلات التي تعترض عملها أو تشكل خطرا او ترتب ضررا للغير بناء على طلب ذوي الشأن . وتحصل تكاليف النقل او التحويل أو الازالة على النحو التالي :

أ (الجهات العامة/تحصل منها التكاليف الفعلية للمواد والمهمات الاساسية والنقل واليد العاملة .

ب (الافراد/تحمل التكاليف على بند الصيانة بميزانية الشركة .

ج (الجهات الاخرى/تحصل منها التكاليف بالكامل .

مادة (١٠)

يجب ان يقام نظام وقائي على حساب المستهلك يحتوي على قاطع تيار يدوى أو تلقائى تكون سعته متناسبة مع القدرة الموضوعية المتعاقد عليها .
ويتم تركيب مفاتيح التوصيل الكهربائي بعد نظام الوقاية على لوحة توزيع داخلية تحمل اسباب الوقاية اللازمة لكل الاسلاك في خطوط سيرها ، على ان تكون اللوحة من معدن لا يتأثر برطوبة الهواء وغير قابل للاحتراق وفي مكان يسهل الدخول اليه .

وتوضع اللوحة في دولاب غير قابل للاحتراق يضمن مناعة الصدمات والارتطام ويتناسب مع ظروف المكان المقام فيه .

مادة (١١)

يجب أن يكون لكل مفتاح توصيل كهربائي قاطع تيار خاص منعزل عن الآخر أو لوحة توزيع منعزلة وذلك في حالة ابرام عقود مع المستهلك بتسعيرات مختلفة . وتحفظ الشركة بصلاحيه اصدار القواعد الفنية التي تنظم تركيب معدات التوصيل الكهربائي بعد اعتمادها من المؤسسة العامة للكهرباء .

مادة (١٢)

يجب على المستهلك فصل التيار الكهربائي بواسطة قاطع التيار الرئيسي عند غيابه عن المحل ويبقى التيار مفصولا طيلة مدة الغياب وفي حالة عدم تقيده بهذه التعليمات يكون وحده المسئول عن كافة الاضرار المترتبة على ذلك .

مادة (١٣)

تحفظ الشركة لنفسها بحق الكشف والتفتيش على المحل قبل تزويده بالطاقة على ان يتحمل المستهلك المصاريف اللازمة لذلك .

مادة (١٤)

يجوز للشركة ان تمتنع عن تزويد المحل بالطاقة الكهربائيـة في حالة وجود عيب في تركيب مفاتيح التوصيل الكهربائي الى ان يزال ذلك العيب . كما يجوز لها ان تمتنع عن تزويد المحل بالطاقة الكهربائيـة ، اذا كان المحل أو المواد المكون منها حسب اقيسة البناء أو حالة الصيانة ، لا تعطي الضمانات الكافية لتزويده بالطاقة .

مادة (١٥)

لا يجوز للمستهلك ان يدخل اية تعديلات ولو مؤقتا أو ان يقوم باية اعمال اضافية على تركيب مفاتيح التوصيل الكهربائي الا بعد الحصول على موافقة كتابية من الشركة .

مادة (١٦)

للشركة الحق في القيام بالتفتيش وقراءة العداد وفحصه خلال مدة سريان

العقد وعلى المستهلك ان يسمح لمستخدميها المختصين بالدخول للمحال المبينة
بالعقد بعد ابراز بطاقة التعريف .

وفى حالة عدم تمكن مستخدمي الشركة من القيام بواجباتهم المشار اليها
فى الفقرة السابقة بسبب رفض المستهلك يكون للشركة الحق فى قطع التيار
الكهربائى .

مادة (١٧)

يجوز للشركة بعد اخطار المستهلك ان تمتنع او تقطع التيار الكهربائى
اذا رأت ان ترتيب منشآت المستهلك معيب أو ان استخدامه لها يسبب ضررا
بشبكة الشركة . كما يجوز لها فى الحالات المستعجلة قطع التيار الكهربائى
بدون اخطار ، ولا يعاد التيار الكهربائى الا عند ازالة كافة العيوب على حساب
المتسبب فيه .

مادة (١٨)

اذا لاحظ المستهلك ان هناك اضطرابا فى التيار الكهربائى وجب عليه اخطار
الشركة بذلك لاعادة نظام الخدمة الى الكيفية المتعاقد عليها ، وتعتبر الشركة
مسئولة عن كل ضرر يلحق المستهلك بسبب عدم انتظام التيار الكهربائى .

مادة (١٩)

يكون الغرض من عمليات التفتيش والتعليمات التى تقوم بها الشركة هو
تجنب اصابة شبكة التوزيع العمومية بالضرر او الاضطراب .

مادة (٢٠)

يجب على المستهلك مراقبة التوصيلة الداخلية الخاصة ويكون وحده
مسئولا عن الاضرار الناشئة عنها .

مادة (٢١)

يكون المستهلك مسئولا قبل الشركة عن صحة ما يقدمه من بيانات
ومواصفات فنية مميزة لكل محرك أو جهاز كهربائى يرغب فى تشغيله بالطاقة .

مادة (٢٢)

يجب أن يحصل المستهلك مسبقا على اذن كتابى من الشركة قبل اجراء أى تغيير

فى المحركات الكهربائية محل الانتفاع او فى عدها او قدرتها ولو مؤقتا ، ويعتبر الاذن جزءا من عقد التزويد بالطاقة .

وفى حالة مخالفة المستهلك للشروط المطبقة باقامة محركات او اجهزة اخرى تختلف عن الاجهزة المبينة والمتفق عليها فى العقد او باقامة محركات واجهزة لاستعمالها بالاضافة الى تلك التى وردت الاشارة اليها فى العقد بحيث تمكنه من سحب قوة اعلى من القوة المسموح له بها ، فانه يحق للشركة ان تلزم المستهلك بدفع قيمة استهلاك مدة (٣) ثلاثة اشهر بمعدل (١٢) اثني عشر ساعة يوميا للقدرة الاضافية والزائدة عن القدرة المتعاقد عليها ، وفى حالة السماح له بزيادة القدرة فانه يلزم علاوة على ذلك بدفع رسوم التوصيل والتأمين .

مادة (٢٣)

اذا استعمل المستهلك الطاقة الموردة له فى غرض اخر يخضع لتسعيرة اخرى وبالمخالفة للعقد يحق للشركة محاسبته على اساس التسعيرة الاعلى لمدة ستة أشهر بمعدل (١٢) ساعة يوميا مضروبا فى الفرق بين التسعيرتين .

مادة (٢٤)

يجوز للمستهلك بعد الحصول على موافقة كتابية من الشركة ، تركيب مولد احتياطي لاستعماله عند انقطاع التيار الكهربائي من شبكة الشركة او لاي غرض اخر شريطة أن يكون المولد مجهزة باجهزة الحماية الكافية بما يضمن عدم رجوع التيار من المولد الى شبكة الشركة وذلك حسب الاصول الفنية وتحت مسؤوليته .

مادة (٢٥)

تعتبر الشركة عند تزويد الطاقة لاغراض القوة المحركة ان معامل القدرة لا يقل عن (٨٠٪) وتحتفظ بحقها فى مطالبة المستهلك بتحسين معامل القدرة على النحو التالى :-

أ (تركيب مكثفات مناسبة تعمل على ثبوت معامل القدرة (٨٠٪) وهو معامل قدره الشبكة العامة ، وذلك فى الحالات التى تكون فيها طبيعة الاحمال مركبة من مقاومات وموانع متذبذبة وطاقة استهلاكية محدودة بالنسبة للطاقة غير الفعالة التى لها تأثير بسيط على معامل قدره الشبكة .

ب (تركيب معدات قياس للطاقة غير الفعالة اما على توصيلة الضغط المنخفض او توصيلة الضغط المتوسط وذلك حسب حجم الطاقة المستهلكة بالنسبة لمعداته وذلك فى الحالات التى تكون فيها طبيعة الاحمال ذات خواص مادية متذبذبة - كالمكثفات والملفات المتحركة والثابتة وطاقة استهلاكها للقدرة غير الفعالة كبير ولها تأثير مباشر وسلبى على معامل قدره الشبكة العامة .

ج (وفى حالة عدم التزام المنتفع بتنفيذ ما جاء فى الفقرتين (أ) و (ب) المشار اليهما فانه يجب اعادة محاسبة استهلاكه للتيار من تاريخ تزويده على اساس معامل القدرة (١٠٠٪) ووفقا للمعادلة الآتية :-
قيمة الاستهلاك = القوة المركبة فعلا × المدة × معامل الشبكة × التسعيرة

مادة (٢٦)

يخصص عداد او اكثر لتسجيل استهلاك الطاقة المزود بها المحل ، ويجوز للشركة تركيب عدادات اخرى بالاضافة الى العدادات الاولى .

مادة (٢٧)

تقوم الشركة بتوفير عدادات استهلاك الطاقة والاجهزة اللازمة ، وتركيبها فى المكان المناسب وتبقى على ملكيتها ، على ان يتحمل المستهلك الاجرة المقررة لها ويتم تحصيل قيمتها بقسائم الدفع .

مادة (٢٨)

تعتبر العدادات والاجهزة واختامها واسلاك الارتباط بالشبكة وتوابعها مودعة لدى المستهلك ، ويكون مسئولاً عنها ويلزم بدفع قيمتها الى الشركة فى حالة تلفها بسبب يرجع الى اهماله .

مادة (٢٩)

يكون المستهلك مسئولاً عن اى تلاعب يحدث فى العدادات بقصد تغيير بياناتها أو ارقامها ويحق للشركة عدم الاعتراف ببيانات العدادات والاجهزة عن المدة المتصلة بوقوع التلاعب من تاريخ اخر قراءة صحيحة على الازيد مدة ذلك عن سنة وفى هذه الحالة تحسب قيمة الاستهلاك على اساس جملة الطاقة الموضوعه تحت تصرفه بواقع (٨) ساعات يوميا وبالسعر المحدد بالعقد .

مادة (٣٠)

يجوز للمستهلك في حالة وجود شك لديه في صحة بيانات العدادات والاجهزة ان يطلب من الشركة فحصها والتثبت منها بعد دفع الرسوم اللازمة لذلك .

مادة (٣١)

اذا تبين من بيانات العدادات والاجهزة وجود خطأ بمعدل يزيد عن الحد المحتمل وهو (٣٪) بعد التثبت الذي تجريه الشركة من تلقاء نفسها أو بطلب المستهلك نتم تسوية الحسابات على اساس المبالغ التي يحتمل دفعها من قبل المستهلك على الا تزيد على المعدل الذي كانت عليه عند بداية الشهر المقدم فيه الطلب اذا كان التثبت قد وقع بطلب من المستهلك .

مادة (٣٢)

في حالة توقف العدادات والاجهزة عن اداء وظيفتها فانه يجب على المستهلك ان يبلغ الشركة فوراً ، ويجرى حساب الاستهلاك على الفترة التي توقفت خلالها العدادات - واجهزة القياس باحدى الطرق التالية أيها أقل :-

- أ) متوسط استهلاك ثلاثة الاشهر السابقة للتوقف .
 - ب) متوسط استهلاك ثلاثة الاشهر المقابلة للسنة السابقة .
 - ج) متوسط استهلاك ثلاثة الاشهر التي تم فيها تسجيل الاستهلاك بعد تصليح العدادات أو تغييرها .
 - د) تقديرات فنيي الشركة على ضوء الاحمال المركبة لدى المستهلك او على اساس القدرة التعاقدية ايهما اقل مع حساب معامل القدرة وذلك من بداية توقف العدادات عن تسجيل القراءة أو عن اخر قراءة صحيحة مدفوعة .
- وفي جميع الاحوال لا يجوز مطالبة المستهلك عن استهلاك يزيد على ستة اشهر ما لم يكن التوقف قد حدث نتيجة لفعله او تعذر اكتشافه بسبب يرجع الى اهماله .

هـ) في حالة احتراق العدادات لاي سبب من الاسباب وتعذر معرفة القراءة المسجلة بالعدادات فيكون حساب قيمة الاستهلاك وفقاً لما يلي
 قيمة استهلاك الطاقة = مجموع الاحمال المركبة لدى المستهلك ×
 المدة × معامل قدره الشبكة × ثمن الكيلو وات .

وتطبق هذه المعادلة من تاريخ اخر قراءة مسجلة ، وفي حالة عدم وجودها تطبق من تاريخ تركيب العدادات ، ويجب تحديد تاريخ احتراق العداد واسبابه .

مادة (٣٣)

يلتزم المستهلك بدفع قيمة الاستهلاك المبين في العدادات والاجهزة التي يتضح صحتها ، ولا يكون له الحق في المطالبة بأى تخفيض في حالة ضياع التيار الكهربائي بسبب فساد شبكته الداخلية .

مادة (٣٤)

على الشركة في حالة اكتشاف سرقة التيار الكهربائي ، ابلاغ النيابة العامة وقطع مصدر التزويد فوراً عن المنتفع والزامه بقيمة الاستهلاك طبقاً لتقدير فنيي الشركة المختصين وعلى ضوء الاحمال المركبة لمدة لا تقل عن (٦) أشهر من تاريخ اكتشاف السرقة و بواقع (٨) ثماني ساعات يوميا مع الزامه بدفع مبلغ اضافي يقدر حسب الحالات التالية :-

- | | | |
|-------|------------------------------------|------------------------------|
| (أ) | الانارة والسكن | (٥٠ خمسون ديناراً) |
| (ب) | القوة المحركة الزراعية | (١٠٠ مائة دينار) |
| (ج) | القوة المحركة الصناعية حتى ٥٠ حصان | (١٠٠ مائة دينار) |
| (د) | القوة الصناعية من ٥٠ حصان فما فوق | (٢٥٠ مئتان وخمسون ديناراً) |

مادة (٣٥)

للشركة الحق في وقف التوزيع أو تحديد اوقات استعمال الطاقة على الشبكات كلها او بعضها باستثناء المستشفيات ، وذلك لضرورة فنية او لدواعي تقتضيها المصلحة العامة وفقاً للضوابط التي تضعها المؤسسة العامة للكهرباء ، التي يجب ان يراعى فيها تنبيه المستهلكين قبل قطع التيار عنهم .
وتكون الشركة ملزمة بتعويض الضرر التاجم عن قطع التيار الكهربائي بالمخالفة للضوابط المشار اليها في الفقرة السابقة .

مادة (٣٦)

يودع لدى الشركة تأمين تقدي يتناسب مع غرض التزويد بالطاقة طبقاً للتسعيرة المعمول بها ولا تدفع الشركة عنه أية فائدة ، ويكون لها الحق في الاحتفاظ به الى حين قيام المستهلك بالوفاء بجميع التزاماته تجاه الشركة .

مادة (٣٧)

إذا أخل المستهلك بمواعيد الدفع أو باى شرط من شروط العقد جاز للشركة قطع التيار الكهربائى عن المحل والغاء العقد ، ولا يجوز تزويده بالطاقة مرة أخرى الا بعد وفائه بجميع التزاماته نحو الشركة ، طبقا لاحكام هذه اللائحة .

مادة (٣٨)

يعاد التأمين للمستهلك عند انتهاء العقد بناء على طلبه وذلك بعد سداده جميع الالتزامات المستحقة عليه .

مادة (٣٩)

يجوز للشركة عند انتهاء العقد ان تخصم من التأمين المبالغ المستحقة لها ، وذلك مع الاحتفاظ بحقها فى استيفاء ديونها بالطرق القانونية .

مادة (٤٠)

يجب على المستهلك الوفاء بالمبالغ المستحقة عليه طبقا لاحكام هذه اللائحة فى المدة المحددة وبالطرق المذكورة فى الاشعار المرسل اليه ، وذلك ما لم يبد اسبابا تبرر عدم الوفاء خلال المدة المقررة .

ولا يعفى المستهلك من الوفاء بالتزامه فى المدة المحددة تقديمه لشكوى أو وجود نزاع أو تركه للمحل أو غيابه عنه ، ما لم يكن قد تنازل عن العقد كتابيا على النموذج المعد من قبل الشركة .

ويحق للمستهلك استرجاع أى مبلغ يتضح استحقاقه له أو يزيد على تعهداته المتفق عليها فى العقد .

مادة (٤١)

تسلم قسائم الدفع للمستهلك وقت التحصيل ولا تعتبر حيازته لاي قسيمة منها دالة على ذلك ما لم تحمل القسيمة ختم التحصيل أو توقيع الجابى وتاريخ الدفع .

مادة (٤٢)

لا يعتد بشكوى المستهلك الا اذا قدمها كتابيا الى مكتب الشركة المختص ويتعين عليه مراعاة كافة التعليمات التى تنشرها الشركة بواسطة وسائل الاعلام أو غيرها .

مادة (٤٣)

تقسط ديون التيار الكهربائي المستحقة على المستهلكين بسبب يرجع الى الشركة على اقساط شهرية تتناسب ودخل الفرد بحيث لا يزيد القسط الواحد على عشرين دينارا ويتم ذلك بناء على طلب كتابي من المستهلك .

مادة (٤٤)

في حالة اخلال المستهلك باداء الاقساط في مواعيدها يصبح الدفع بالتقسيط لاغيا وتستحق الاقساط قورا الا اذا كان الاخلال بالدفع بسبب خارج عن ارادة المستهلك

مادة (٤٥)

تتم تغذية المستهلك بتيار متردد على جهد (٣٨٠/٢٢٠) فولت وبذبذبة مقدارها (٥٠) خمسون ذبذبة/الثانية وفي حالة طلبه لاي جهد او ذبذبة تخالف ذلك او مطالبته بتيار مستمر فان للشركة الحق في رفض او قبول طلبه حسب الامكانيات المتوفرة لديها ، وفي حالة الموافقة تدفع التكلفة بالكامل .

مادة (٤٦)

تحدد اسعار استهلاك وتوصيل التيار الكهربائي وقيمة التكاليف والرسوم والتأمينات طبقا للجدول المرفق بهذه اللائحة .

مادة (٤٧)

تصدر المؤسسة العامة للكهرباء القرارات والضوابط الكفيلة بتنفيذ هذه اللائحة .

مادة (٤٨)

يلغى كل حكم يخالف هذه اللائحة .

مادة (٤٩)

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩٧ و٠

الموافق : ١٥/١٢/١٩٨٧م

تكاليف مد الخطوط الكهربائية من الشبكة الرئيسية للضغط العالي للاغراض
الصناعية والتجارية بشرط ان لا تبعد المسافة عن (٣) كيلو متر

الرقم	البيان	دينار لیبی
١	عن كل حصان من العشرة احصنة الاولى بحيث لا تقل عن «٣» أحصنة	«٨» دينار
٢	عن كل حصان يزيد على العشرة ولا يتجاوز المائة	«٥» دينار
٣	عن كل حصان يزيد على المائة فأكثر	«٣» دينار

ويستلزم تنفيذ هذا المرسوم اتخاذ الخطوات الآتية:
١- إعداد جدول مفصل يبين تكاليف مد الخطوط الكهربائية للاغراض
الصناعية والتجارية بشرط ان لا تبعد المسافة عن (٣) كيلو متر
وتكليفه «٨» دينار عن كل حصان من العشرة احصنة الاولى بحيث لا
تقل عن «٣» أحصنة و«٥» دينار عن كل حصان يزيد على العشرة
ولا يتجاوز المائة و«٣» دينار عن كل حصان يزيد على المائة
فأكثر.
٢- اعتماد المرسوم في الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٦.
٣- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
٤- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
٥- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.

(٨٦) رقمه

٦- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
٧- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
٨- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
٩- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
١٠- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.

قلمه قيسمته قلمه

١١- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
١٢- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
١٣- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
١٤- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.
١٥- اصدار المرسوم في الجريدة الرسمية.

التأمينات

الرقم	تأمينات استهلاك الانارة بالنسبة للمنازل تحسب على اساس سعر العداد	الدينار الليبي
بالنسبة لليبيين :-		
١	عداد سعة الى «٤٠» أمبير	١٠ر٠٠٠ دينار ليبي
٢	عداد سعة الى «٦٠» أمبير	١٥ر٠٠٠ دينار ليبي
٣	عداد سعة الى «٨٠» أمبير	٢٥ر٠٠٠ دينار ليبي
ملاحظة :- تضاعف قيمة التأمينات المذكورة في الفقرات السابقة بالنسبة لغير الليبيين بالنسبة لتأمينات المكاتب والفنادق النوادي ، المطاعم ، المستشفيات دور الخيالة ، المتاجر ، المخازن ، الصيدليات ، المحلات العامة والبلاجات يحصل عنها ضعف قيمة التأمين الخاص بانارة المنازل		
أ	تأمينات استهلاك القوة الزراعية	٣ر٠٠٠ دينار ليبي عن كل حصان متعاقد عليه
ب	تأمينات استهلاك القوة الصناعية	٣ر٠٠٠ دينار ليبي عن كل حصان متعاقد عليه
ج	تأمينات القوة لاعمال المقاولات	١٠ر٠٠٠ دينارات عن كل حصان متعاقد عليه على الا يقل عن ١٠٠ دينار

الرسوم

الرقم	البيان	السعر	الغرض
١	رسم الكشف	١٠٠٠ دينار ليبي	انارة
٢	رسم الكشف	١٥٠٠ دينار ليبي	قوة محرك زراعية او صناعية
٣	رسم تركيب العداد	١٠٠٠ دينار ليبي	لكل انواع التزويد
٤	رسم اعادة ربط التيار الكهربائي	١٠٠٠ دينار ليبي	لكل انواع التزويد
٥	رسم فحص العداد بناء على طلب المستهلك	١٠٠٠ دينار ليبي	لكل انواع التزويد
٦	رسم نقل العداد لآخر فى نفس المبنى بناء على طلب المستهلك	٣٠٠٠ دينار ليبي	انارة
٧	رسم استبدال عداد باخر لتقابلة زيادة الحمل	٢٠٠٠ دينار ليبي	لكل عدد من اى نوع

فئات اسعار استهلاك « التيار الكهربائي » فى مختلف الاغراض لكيلوات ساعة

الرقم	البيان	بالدينار الليبي
١	انارة المنازل والاستعمال المنزلى للافراد	٢٠ عشرون درهما
٢	انارة عامة للشوارع والفنادق والمكاتب والاسواق والاستراحات والمعسكرات	٣٠ ثلاثون درهما
٣	قوة محرك لاغراض الزراعة	١٥ خمسة عشر درهما
٤	قوة محرك لاغراض الصناعات الخفيفة	خمسة عشر درهما
٥	قوة محرك لاغراض الصناعات الثقيلة	١٠ عشر دراهم

تكاليف مد الخطوط الكهربائية من الشبكة الرئيسية للضغط العالي لاغراض
الزراعة بشرط أن لا تزيد المسافة من «٣» كيلو مترات

الرقم	البيان	دينار ليبي
١	عن الحصان الواحد مهما كانت القوة بحد ادنى ثلاثة احصنة على ان تدفع امانة الزراعة ١٠ دینارات عن كل «حصان»	«١٠» دينار
٢	اذا تجاوز طول الخط ثلاثة كيلومترات يستوفى التكاليف النقدية لاقامة الشبكة من امانة الزراعة مقدما	
٣	تشمل التكاليف المذكورة اعلاه اقامة الخطوط ذات الضغط المنخفض	

ملاحظة : -

للشركة الحق في الامتناع عن التوصيل طبقا لما تراه من الشروط
« الفنية »

تكاليف توصيل التيار الكهربائي لأغراض الانارة والسكن

الرقم	تكاليف الخطوط الكهربائية من الشبكة الرئيسية لأغراض الانارة والسكن	الحد الاعلى للطاقة المطلوبة	دينار ليبي
١	السكن الشعبي أو الريفى	«٣»	«١٢»
٢	الفيلات الواحدة فى المباني التى لا تتجاوز عن طابقين ولها (حديقة)	«٥»	«٣٧»
٣	الشقة الواحدة فى مناطق العمارات أو المباني التى تتكون من اكثر من طابقين	«٣»	«٢٠»
٤	الفنادق والمطاعم والمصانع والنوادي ودور السينما والورش وما شابهها لكل « ١٠٠٠ م ٢ »	«٣»	«٢٥»
٥	المتجر والمخزن وانارة السلالم ومحطات الوقود	«١»	«٢٠»
٦	التوصيلات للمباني الحكومية والمؤسسات والشركات العامة والادارة العامة تحصل عليها التكلفة الفعلية بالكامل		

ملاحظة :-

ويحصل عن كل كيلوات أو جزء منه يزيد عن الوحدات المذكورة فى البنود السابقة (خمسة) دينارات وبالنسبة للمساجد ودور العبادة تحمل على الخزينة (العامة) ٠٠٠